مجلس التعاون الخليجي يدعو العراق لاحترام ترسيم الحدود مع الكويت

دعا مجلس التعاون الخليجي، اليوم الثلاثاء، العراق إلى، احترام سيادة الكويت، مؤكدا دعمه الثابت لموقف الكويت بشأن ترسيم الحدود البحرية مع العراق.

وقال المجلس في بيان تلقته "المطلع"، إن:"الاجتماع الذي عقد اليوم ترأسه وزير الخارجية عبدا اليحيا، وشارك فيه وزير الدولة بوزارة الخارجية بالإمارات خليفة بن شاهين المرر، ووزير الخارجية البحرين عبداللطيف الزياني، ونائب وزير الخارجية السعودية وليد الخريجي، ووزير الخارجية عمان بدر البوسعيدي، ووزير الدولة للشؤون الخارجية بقطر سلطان المريخي، ونائب وزير الخارجية السفير جراح الجابر، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي".

وأضاف إنه:"بعد مناقشة التطورات، صدر بيان عن الأمانة العامة لمجلس التعاون يتضمن "7" نقاط:

1 - أكد المجلس الوزاري على قرارات المجلس الأعلى في دورته (45) في ديسمبر 2024، وقرارات المجلس الوزاري في الدورات السابقة، في شأن الوضع في العراق، واطلع على الإحاطة في شأن مستجدات ملف ترسيم

الحدود البحرية لما بعد العلامة (162) بين دولة الكويت وجمهورية العراق.

2 - شدد المجلس الوزاري على وجوب احترام العراق لسيادة دولة الكويت ووحدة أراضيها، والالتزام بالتعهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 833 (1993) في شأن ترسيم الحدود الكويتية - العراقية البرية والبحرية، ودعا إلى استكمال ترسيم الحدود البحرية بين البلدين لما بعد العلامة البحرية 162، وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.

3 - شدد المجلس الوزاري على أهمية إحراز تقدم إيجابي في ما يتعلق بترسيم الحدود البحرية ما بين دولة الكويت وجمهورية العراق، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام (1982)، وقواعد ومبادئ القانون الدولي، مؤكداً أهمية الالتزام التام للجنة الفنية والقانونية المشتركة لترسيم الحدود البحرية لما بعد العلامة رقم 162 بما تضمنته كافة محاضرها.

4 - أكد المجلس الوزاري رفضه القاطع لأي مساس بسيادة دولة الكويت على كافة أراضيها والجزر والمرتفعات التابعة لها، وكامل مناطقها البحرية.

5 - أكد المجلس الوزاري مجدداً على قرارات المجلس الأعلى الموقر في دورته 45 في ديسمبر 2024، وقرارات المجلس الوزاري في الدورات السابقة، في شأن حقل الدرة.

6 - أكد المجلس الوزاري أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة المحاذية للمنطقة المقسومة الكويتية - السعودية، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقاً لأحكام القانون الدولي واستناداً إلى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما.

7 - أكد المجلس الوزاري رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية".